أضواء على ورشة العمل الخاصة بربط سوق العمل بمؤسسات التعليم والتدريب المهني

متابعة/ نزار الخالد - أكرم ناجي

لاشك في أن مسؤولية التعليم الفني والتدريب المهني تقع في المقام الاول على عاتق الحكومة، ومع ذلك فإن تصميم وتنفيذ سياسة التعليم الفني والتدريب المهني ضمن إطار اقتصاديات السوق المعاصرة ينبغي أن يتحقق من خلال شراكة جديدة بين الحكومة وأرباب العمل والمهنيين والصناعات والاتحادات التجارية والمجتمع ويجب ان تهيئ لهذه الشراكة إطارا تشريعيا مترابطا يتيح وضع استراتيجية وطنية للتغيير وضمن هذه الاستراتيجية يمكن للحكومة أن تقوم بالإضافة إلى ماتنهض به من مهمة على توفير التعليم الفني والتدريب المهني بأدوار اخرى منها الاشراف على هذا النشاط وتحديد رؤيته وتيسير شؤونه وتنسيقها وضمان جودة التعليم الفني والتدريب المهني وتوفيره للجميع وذلك من خلال الخطط والمرافق التدريبية اللازمة لاستيعاب المهارات المناسبة للطالب وحتى يتحقق مفهوم أن التعليم الفني والتدريب المهني استثمار وليس تكلفة.

لذلك نظمت وزارة التعليم والتدريب المهني بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ورشة عمل خاصة بربط سوق العمل بمؤسسات التعليم والتدريب المهني وبحضور عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني وعدد من المختصين.

وفي البداية تحدث الاستاذ عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم المهني عن الأهمية والدور الذي يلعبه سوق العمل في مجال التعليم الفني والتدريب المهني قائلا: في إطار اليات اهداف وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص في أي مناسبة ممكنة ومفهوم أو مبدأ التدريب التعاوني هو إحدى هذه الآليات التي تسعى الوزارة الى الرقي بها حتى تصل الى مستوى الشراكة التضامنية والمتكاملة فيما يتعلق بمنهجية التدريب والتأهيل وهو التناوب في تنفيذ برامج التدريب مابين مواقع العمل ومابين مؤسسات التدريب نفسها ومن خلال تجاربنا التي بدأت عام ١٩٩٥م في محافظة الحديدة كتجربة أولى تنامت هذه التجارب واتسعت واصبحت الآن تعم معظم المحافظات تقريبا ووصلت الى نتائج جيدة جدا ونتج عن ذلك التوظيف المباشر تقريبا في كل عام لأعداد متزايدة للطلاب الذين انخرطوا في صفوف العمل.

نسعى لتنظيم آلية للعمل

فقد وصل الحال إلى أنه يجب أن تنظم هذه الآلية وتصدر فيها التشريعات اللازمة التي تصيغ عملية إعداد المناهج وعملية الاشراف وعملية التقييم والاختبارات حتى تكون أحد الانماط المعترف بها في الجمهورية اليمنية.

فالتدريب التعاوني سيشكل جهدا آخر يخفف من الاعباء والضغوط التي تواجه مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتستطيع هذه المؤسسات ان تعد النظام وترتب الاوقات بين الورش ومابعد التدريب ومن خلال ذلك تستطيع ان تستوعب أعدادا أكبر من طالبي التدريب والتأهيل.

فالتدريب التعاوني يعتبر من اهداف الوزارة والهدف الرئيسي من هذه الورشة هو الاضطلاع ومراجعة مشروع اللائحة التي أعدتها الادارة المختصة بالوزارة وإثراءها بالنقاش من قبل المشاركين ومن خلال ذلك نستطيع ان نبلور آلية التنظيم والاشراف على هذا النشاط كما شاركنا في الاستطلاع الذي اجراه الاخ / فيصل مجاهد مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بتعز.

أهمية الورشة

تحدث ايضا الاخ محمد احمد سعيدالحاج نائب المحافظ- امين عام المجلس المحلي قائلا: الورشة هامة ولاشك ان اختيار محافظة تعز لإقامتها يحمل دلالات هامة على ما تتمتع به محافظة تعز من مقومات وقاعدة صناعية كبيرة وكثافة سكانية ونسبة نمو عالية متعلقة بالعمالة وايضا متعلقة بالبطالة أي ان حجم المشكلة التي تعاني منها المحافظة تتطلب الوقوف الجدي امام هذه المشكلة ونعتبر أنها مدخلنا الرئيسي لصنع التحول في التنمية في تعز من خلال التعليم الفني الذي يمثل احد الركائز الرئيسية لمتطلبات التنمية وتلبية الاحتياجات لاسيما في ظل التطور المتسارع والانتشار السكاني الهائل وتنامي التقنيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها الواسعة.

مواجهة مخرجات التعليم

وللحد من ظاهرة الفقر لابد من فتح مجال لفرق العمل خصوصا ونحن في محافظة تعز نعاني من فائض كبير في مخرجات التعليم فمثلا لدينا فائض كبير في مخرجات التعليم الجامعي وهذا العام يصل مخرجاته الي (١٨٩) الف طالب وطالبة بينما الطاقة الاستيعابية للجامعة لاتتعدى الـ (٣٠) الف طالب وخريجين الثانوية يصلون الى (٤٦) الفا والطاقة الاستيعابية للمعاهد المهنية والتقنية في المحافظة لاتتجاوز الـ (٣٠٠٠) الف طالب فهذه الحقائق تضع امامنا مسؤوليات سواء في المجلس المحلي او الوزارة وتلقي على عاتقنا جملة من المهام حول كيفية مواجهة هذه او هذا التنامي المتسارع في التعليم الذي نعتبره على الرغم من ذلك انجازا كبيرا من انجازات الثورة ونعمة من نعم الله وبفضل جهود القيادة السياسية بزعامة الاخ رئيس الجمهورية.

مسؤولية الجميع

وامام هذه التحديات التي تقف امام مسيرة التعليم الفني والتقني والمهني فإن مسألة مواجهة هذه الصعوبات والتحديات ليست مسؤولية الوزارات فحسب ولكنها مسؤوليتنا جميعا وفي المقدمة القطاع الخاص واجهزة السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الحرفية والمهنية بحيث نمثل جميعنا شراكة واحدة لمواجهة هذه الاوضاع بقدر كبير من المسؤلية.

ضرورة التعاون

الاخ احمد ابراهيم الصنعاني مدير عام الخدمات والتدريب تحدث لنا قائلا: يكتسب التدريب التعاوني اهميته في ربط سوق العمل بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من خلال ايجاد علاقة تعاون بين الوزارة وسوق العمل وذلك لتعزيز مبدأ الشراكة في عملية التدريب التعاوني من خلال تضافر جهود الجهات ذات العلاقة وهي الجهات المشاركة في عملية تنظيم وتنفيذ وتقييم برنامج التدريب التعاوني وتكمن اهمية مثل هذا النوع من التدريب ايضا في تطوير مخرجات التعليم الفني من خلال إتاحة الفرص امام المتدربين في تطبيق الجانب النظري والذي يتواءم مع الجانب العملي الذي تم تحصيلة في المؤسسات التعليمية وإبراز قدراتهم المهنية والفنية في اكتساب مهارات وسلوكيات عمل جديدة وفي التعرف على الاجهزة ذات التقنيات الحديثة المتواجدة في سوق العمل وقدرات الوزارة بضرورة ربط مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من خلال تحسين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ويرتبط اساسا بمدى ماتعكسه تلك المخرجات لاحتياجات قائمة او محتملة في سوق العمل ومن اجل تحقيق الغرض لابد من وجود علاقة تعاون بين سوق العمل ومؤسسات التعليم الفني واطراف الشراكة الاخرى ومن مبدأ الشراكة بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني وسوق العمل من خلال اعداد وتطوير الموارد البشرية والتوسع في برامج التدريب لتخدم العملية التدريبية ومنها التدريب التعاون والذي نعول عليه كثيرا للحد من البطالة من خلال تشغيل مخرجات المؤسسات التدريبية وإشراك القطاع الخاص في تحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمشاركة في إعداد المناهج وكذلك الاشراف والتقييم على سير عملية الاختبارات وايضا من خلال التدريب التعاوني نستطيع تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة لذلك من الضرورة القيام بترتيب وتنظيم مايحقق اهداف المؤسستين الانتاجية والتدريبية من خلال ايجاد لائحة تنفيذية لهذا النوع من التدريب وعن الهدف من التدريب التعاوني قال المهندس/ احمد حسن المهدي نائب رئيس مجلس التعليم الفني والتدريب المهني:

-التوطيد المستمر للعلاقة بين التعليم الفني والتدريب المهني وبين القطاع الخاص والمختلط والعام ومعرفة هذه القطاعات عن قرب لمخرجات مؤسساتنا التدريبية وتزايد التوجيهات الصادقة والفعلية لمشاركة القطاع الخاص والمختلط والعام في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني وكذا في كيفية ارتباط التعليم بمتطلبات وحاجات سوق العمل وتمكين الطلاب من الحصول على تعليم يحقق لهم المواكبة للتطور التكنولوجي المستمر في هذه المواقع وتعليم المتدربين عن انشطة سوق الانتاج وصقل مهاراتهم من خلال التدريب الانتاجي وكذا خروجهم من الجو النظري الخالص اجواء التطبيق وتقليل كلفة التدريب على الدولة وايجاد وظائف عمل لخريجي مؤسساتنا التدريبية لدى القطاع الخاص والمختلط والعام وهو ما أكدت عليه هذه القطاعات في الاتفاق معها الامر الذي يعتبر اهم وابرز نقاط أهداف التدريب التعاوني التي تمت خلال تجربتنا في مجال التدريب التعاوني والتي اصبح اليوم عمرها «تسع سنوات» كما ان المكتب لايقتصر تعامله في التدريب التعاوني على محافظة الحديدة بل اصبح تعامله مع محافظة المحويت وحجة وعدن وصنعاء وتعز.

تجربة حديثة

ولربط المجالس المحلية للتعليم الفني بالتدريب التعاوني تحدث إلينا الاخ / فيصل مجاهد احمد مدير عام مكتب التعليم الفني بتعز قائلا:-

-يمثل التدريب التعاوني في مجال التعليم الفني والتدريب المهني اتجاها حديثا بالنسبة لبلادنا اذ سبقنا اليه العديد من الدول العربية وترتكز الفكرة الرئيسية لهذا النوع من التدريب على توسيع دائرة التدريب التقليدية بحيث لايكون التدريب محصورا في المؤسسات التعليمية والتدريبية بحسب بل يشمل المؤسسات الانتاجية وبإشراف مشترك بين المؤسسات التدريبية والمؤسسات الانتاجية وإذا أردنا الحديث عن علاقة التعليم الفني بالمجالس المحلية نقول ان اسهامات المجالس المحلية في تعزيز منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وتقييمها : تم انشاء المجالس المحلية للتعليم الفني والتدريب المهني في عدد من المحافظات (أمانة العاصمة) وعدن ولحج وابين وتعز وحضرموت) بقرار وزاري صدر بتاريخ (٢٦/٢/٢٠٠١) وذلك تعديلا للقرار الوزاري رقم (٨٥) لعام ١٩٩٨م الخاص بإنشاء المجالس المحلية والقرار الوزاري رقم (١٠) لعام ١٩٩٩م الخاص بالنظام الداخلي للمجالس المحلية للتعليم الفني والتدريب المهني، وفي ضوء اهداف المجالس المحلية ومهامها التي وردت في القرار نقيم إسهامات المجالس المحلية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني خلال الفترة السابقة وبصورة موضوعية يمكننا القول: ان قرار إنشاء المجالس المحلية جاء ترجمة صادقة لتوجهات حكومتنا الرشيدة للنهوض بالتعليم الفني والتدريب المهني وبما يمكن من تحقيق اهدافه في خدمة المجتمع والتنمية معا.

إلا ان المجالس المحلية التي تم إنشاؤها في عدد من المحافظات لم تضطلع بمهامها حيث ان معظمها لم تشرع بممارسة ايجديات مهامها حتى الآن، وقليل من المجالس التي أدت مهامها في ضوء ما أتيح لها من الامكانات وفي ضوء استيعابها للمهام المنوطة بها ونخص بالذكر المجلس المحلي للتعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة تعز ولكي تسهم المجالس المحلية بدور فعال ينبغي ان تكون الصورة واضحة ومنظمة في العلاقات بين عناصر المنظومة، ويمكن ان نجمل اسباب تعثر المجالس المحلية للتعليم الفني والتدريب المهني فيما يأتي: اولاً: عدم وضوح علاقة المجالس المحلية بقية منظومة التعليم الفني والتدريب المهني والتي منها علاقة المجالس المحلية بالمجالس أو بالمجلس الوطني للتدريب المهني حيث لاتتوافر تشريعات توضح وتنظم العلاقة بين المجالس المحلية والمجلس الوطني حيث تم في اللقاء الذي عقد في العاصمة صنعاء اقتراح ان تضم رؤساء المجالس المحلية الى عضوية المجلس الوطني حتى يكون المجلس الوطني على علم بما يدور في المجلس المحلي والمجلس المحلي على علم بما يدور في جلسات المجلس الوطني كآداة ربط بين المجلسين.

وثانيا: علاقة المجالس المحلية بصندوق التدريب المهني، حيث ترى المجالس المحلية أن سياسة الصندوق الحالية مالا تترجم بأي حال من الاحوال اهداف إنشائه المتمثلة بدعم البرامج التدريبية.

ثالثا: علاقة المجالس المحلية بمكاتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظات، حيث تم إنشاء المجالس المحلية قبل استحداث مكاتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظات وبالتالي لم تصدر التشريعات التي توضح علاقة المجالس المحلية بالمكاتب ودور كل منها تجاه الآخر.

قيم العمل

وعن اهمية موقع العمل والانتاج في التدريب التعاوني قال الاخ المهندس علي حمود طاهر مدير عام المناهج : -لابد من التاكيد على قضية هامة واساسية تمت الاشارة إليها مسبقا وهي ان اهمية اعتبار موقع العمل والانتاج كمحطة تدريب» اساسية ضمن العملية التدريبية يرتبط ايضا بقيم وجوانب اخرى قد لايمكن عكسها كمحتوى تدريبي ولكنها تكتسب اهمية كبيرة ومتزايدة في عالمنا اليوم واصبحت تمثل مايطلق عليه (المؤهلات الرئيسية) بغض النظر عن نوع المهنة كونها قيم ترتبط بالجانب المهني ولايمكن تحقيقها إلا في ظل معايشة المتدرب لظروف عمل حقيقية وتعامله مع واقع حقيقي ومن هذه القيم: الانضباط والالتزام والنظافة ، والتعامل المناسب مع وسائل العمل من الآت ووسائل، والحرص على جودة العمل ، والتعامل مع الزبائن، والتعامل مع المرأوسين ومن هم اكثر خبرة، والتعامل مع مشاكل فنية حقيقية والبحث عن حلول لها وبشكل سريع، وتقدير قيمة الوقت المطلوب لانجاز العمل في ظروف ضغط عمل من ناحية ضيق الوقت مقارنة بما هو مطلوب للإنجاز والتعامل مع منتجات متنوعة وبشكل يومي ، وتطوير «الحس» بخصوص تحديد الاسعار والكلفة والعمل ضمن وبروح الفريق الواحد.

وغير ذلك من القيم التي يمكن التنويه والاشارة إليها كـ«تعليمات» في مؤسسة التدريب او من خلال التمارين والمهام التي تعطى للطالب لكي لايظل ارتباطها بواقع حقيقي هو العنصر المفقود أو شبه مفقود.

إدراك بالمتطلبات

وعن كيفية تحقيق الاهداف المرجوة من مخرجات التعليم تحدث الينا عن ذلك الاخ خالد سعيد الفقيه مدير عام الموارد البشرية قائلا: لتحقيق الاهداف المرجوة من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني فلا بد من وجود تعاون بين المؤسسات المعنية بهذا النوع من التعليم ومؤسسات الدولة والمجتمع في مجالات عديدة منها التعاون في التدريب العملي للملتحقين ومن ثم فإن حقيقتين اساسيتين يجب الإشارة إليهما في البداية هما الاولى: ان فاعلية الشراكة في تحقيق التدريب التعاوني تعتمد بدرجة اساسية على فاعلية الشركاء جميعا وإدراكهم لمتطلبات تحقيق الشراكة ، والثانية: إن المبادرة لتحقيق الشراكة الفاعلة لابد ان تبدأ من الاجهزة المعنية بالتعليم الفني والمهني كونها هادفة ومترابطة ومنظمة وان مستوى فاعلية القطاع الخاص تتحدد وفقا لنمط وقوة هذه المبادرة ومكوناتها والجوانب العملية فيها.

تحديات قائمة

اخيرا نظرة القطاع الخاص لهذه العلاقة والتي وضحها لنا الاخ المهندس/ فتحي عبدالملك الشيباني- ممثل عن القطاع الخاص بالقول: هذا هو اللقاء الثالث لتتويج الجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم المهني وقطاع الصناعة في اليمن وذلك لوضع وتقوية الرابط مابين سوق العمل ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وبما ان قطاع الصناعة هو الاكثر معرفة باحتياجاته ومتطلباته وربما في بعض الحالات بطريقة تحقيقها فإن إشراكه في عملية اعداد المناهج ومن ثم الاشراف على الامتحانات وذلك بشكل دوري سيحقق قفزة نوعية في مجال تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية وبرامجها بما يواكب التطور التكنولوجي الصناعي العالمي .

وللعلم ان قطاع الصناعة اليمني يواجه تحديات كثيرة واشدها العولمة حيث وان الاسواق الاستهلاكية ستكون مفتوحة للجميع للمناسبة وقطاعنا الصناعي يحتاج الى اسلحة لمواجهة هذا التحدي امام الصناعات الخارجية واهم هذه الاسلحة هو توفير كادر فني مدرب مباشرة تحت إشراف القطاع الصناعي لضمان المردود المطلوب وسد ثغرات العجز في مجالات العمل ليكون الإعتماد على كادرنا اليمني ١٠٠٪.

سيكون هذا العمل بمثابة وضع اللبنة ١٣الاولى لبناء علاقة قوية ومباشرة بين القطاع الصناعي ومؤسسات التعليم بما يعود بالفائدة على ابنائنا وقطاعنا الصناعي ووطننا اليمني بالخير واليُمن والبركات..

مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات بمحافظة الضالع:

إيصال الخدمات الهاتفية إلى كافة مناطق المحافظة

الضالع/ علي ناجي سعيد

■.. حققت المؤسسة العامة للاتصالات في محافظة الضالع العديد من الانجازات تمثلت في توسيع شبكة الاتصالات لتشمل أغلب مناطق المحافظة.. حيث كان لوصول تلك الخدمة حدث عظيم بالنسبة لأبناء المحافظة حيث قربت المسافات وربطت المناطق الريفية والجبلية بكل محافظات الجمهورية، وأيضاً العالم الخارجي.. لذا نجد أن المؤسسة تعمل بكل ما بوسعها لتوسيع خدمة الاتصالات، وذلك من خلال ادخال العديد من أنظمة الاتصالات الحديثة وكان آخرها نظام (CDMA).

● وعن المشاريع التي حققتها المؤسسة والمشاريع المستقبلية للمؤسسة التقيت المهندس/ عبدالباسط محمد الفقيه - مدير عام المؤسسة في محافظة الضالع والذي تحدث قائلاً:

- لقد شهدت محافظة الضالع في مجال الاتصالات بتنفيذ العديد من المشاريع حيث قدرت تكلفة تلك المشاريع بـ ٣٧٢ مليون ريال، وأهمها مشروع السنترال المركزي بالضالع، وكذا محطة CDMA في جبل الناصرة في الشعيب وبمبلغ ١٦٥ مليون ريال. ومحطة COMA في الضبيات في مديرية الضالع وبتكلفة ١٦٥ مليون ريال، وأيضاً مشروع ربط الضالع SOH بكابل الألياف، وكذلك مشاريع السنترالات في الشعيب، ومحطات الاتصالات الريفية لأكثر من ٣٥ موقعاً في كافة مناطق المحافظة.

● وماذا عن خطة المؤسسة التوسعية؟

- بالنسبة لخطط التوسع فان الاتصالات من الخدمات الراقية التي تشهد تطوراً متسارعاً من خلال ادخال الخدمات اللاسلكية، وبما يقدم خدمة ممتازة للمواطنين.

ايرادات جيدة

● كم بلغت ايرادات المؤسسة للعام الماضي والربع الأول للعام الحالي؟

- لقد بلغت ايرادات المؤسسة للعام الماضي حوالي (٢٢٢) مليون ريال.

خطوط اضافية

● وماذا عن عدد المشتركين والخطوط الاستيعابية مقارنة بعدد السنترالات؟!

- لدى المؤسسة خطة تعتمد على ايصال الخدمات الهاتفية الى كل منطقة في المحافظة، ويمكن أن توضح لكم عدد السنترالات مع السعة المجهزة مع عدد الخطوط العاملة وذلك على النحو التالي:

المنطقة:	نوع السنترال:	السعة المجهزة:	الأرقام العاملة:
١) الضالع	فرنسي	٥٣٧٢	٣٩٥٦
٢) قعطبة	فرنسي	١٥٤٨	١٠٥٢
٣) دمت	فرنسي	٣٣٢٣	١٥٨١
٤) جُبن	فرنسي	٢٨١٦	١٦٤٥
٥) الشعيب	فرنسي	٢٠٤٨	١١٧١

حيث بلغ العدد الاجمالي لسعة الشبكة حوالي ١٥١٠٧، واجمالي الأرقام العاملة ٩٤٠٥ بينما الأرقام الشاغرة ٥٧٠٢.

أما ما يخص محطات الاتصالات الريفية لمحافظة الضالع، فقد عملت المؤسسة على ايصال خطوط الهاتف من خلال نظام HONET، وذلك للقرى التالية: القرين، القاهرة، الوبح، لكمة الصلاح، خوبر، خلة، وغول سبولة، العقلة، الحصين ، الغويل، حليق، الكتمي، دمت القديمة، الصوفة، المعذوب، الربيعتين ك١، الربيعتين ك٢، سيكة، الغفرة، وشياعة، حيث بلغت السعة المجهزة بـ ٤٨٣٢ خطاً والسعة العاملة ٢٩٢٨ خطاً مقابل ١٩٠٤ خطوط شاغرة .

وأما نظام AFC فقد تم ايصاله الى قرى ومناطق القزعة، والضبيات، جحاف، الجيادة ، وبيت اليزيدي، حيث بلغت السعة المجهزة ٩٦٦ خطاً والسعة العاملة ٧١٣ خطاً.

انشاء محطات جديدة

● وماذا عن النظام الجديد CDMA؟ وماهي مميزاته؟!

- بالنسبة لهذا النظام والذي قد بدأ العمل به قبل أكثر من شهر فإنه يعتمد ليس على الخطوط كما في أنظمة الاتصالات التي تحدثت عنها في السؤال السابق وانما هي عبارة عن أجهزة تلفون نقالة يمكن لأي مواطن استخدامها في أي مكان في المحافظة توجد فيه التغطية اللاسلكية، ولهذا الغرض انشأت المؤسسة محطتين وسعة كل محطة ١٨٠٠ خ في جبل الناصرة في الشعيب ومنطقة الضبيات في مديرية الضالع. ونحن نسعى الى انشاء محطات أخرى في مناطق أخرى في المحافظة لاستكمال التغطية لكل جزء في المحافظة، خصوصاً وأن محافظة الضالع تتميز بكثرة الجبال، ولقد بيع من هذا النظام حوالي ٢٠٠ خط ومازال الطلب في تزايد للحصول على أجهزة الخدمة.

التسعيرة نفسها

● وهل تسعيرة المكالمة مختلفة في هذا النظام عن تسعيرة الخطوط الداخلية؟

- أنا أؤكد لجميع المواطنين في المحافظة أن من مميزات هذا النظام أيضاً هو تسعيرة المكالمات، حيث تكون تسعيرة المكالمة بنفس تسعيرة المكالمات الداخلية، أي لا يوجد فوارق في قيمة المكالمات، اضافة الى أن هذا النظام يسهل عملية وصول خدماتنا الى مناطق جبلية بكل يسر وسهولة.

إلزام المراكز

● نلاحظ زيادة مراكز الاتصالات في عاصمة المحافظة، وكذا عواصم المديريات الأخرى، ولكن ما يلاحظه المواطن هو تفاوت تسعيرة المكالمات بين مركز ومركز آخر وشكوى المواطن حول انعدام الرقابة على مثل هذه المراكز؟!

- بالنسبة لمراكز الاتصالات نؤكد هنا بأننا نسعى الى خلق حالة تنافس بين المراكز ليعود بالنفع على المواطنين.. وكذلك قمنا باجراءات لتوقيع عقود جديدة، وتم الزامهم بموجبها بتسعيرة معقولة، ولذلك نحن لا نهمل أي شكوى تصلنا من أي مواطن، ومكاتبنا مفتوحة لتلقي أي شكاوى وحلها ومعاقبة أي مركز لا يلتزم بالعقود الموقعة معهم.

● ماهي أبرز الصعوبات التي تواجه المؤسسة؟

- اطلاق الرصاص بالأعراس والمناسبات.. بالاضافة الى بعض الصعوبات، وعلى كل حال فإن أي عمل لا يخلو من الصعوبات ولذلك نسعى الى حلها أولاً بأول.